

غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء المنهج القائم على المخاطر: دراسة تحليلية قانونية وتطبيقية مع التركيز على غسل الأموال القائم على التجارة

مشعل بن مبارك سعيد المؤذن السليطي

جامعة محمد الخامس

07/05/2026: قبول البحث:	23/04/2026: مراجعة البحث:	22/03/2026: استلام البحث:
-------------------------	---------------------------	---------------------------

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من منظور قانوني وتطبيقي، مع تركيز خاص على غسل الأموال القائم على التجارة بوصفه من أكثر الصور تعقيدًا وخطورة في البيئة المعاصرة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوثائقي، بالاستناد إلى الأدبيات العربية والأجنبية الحديثة والمعايير الدولية ذات الصلة. وتناولت الدراسة مفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والفروق بينهما، والمراحل الرئيسية لغسل الأموال، ثم ناقشت صور غسل الأموال القائم على التجارة، مثل التلاعب في الفواتير، والشحن الزائد أو الناقص، والشحنات الوهمية، والوصف الخاطي للسلع، مع بيان مؤشرات الخطورة المرتبطة بالاستيراد والتصدير والتهرب. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الجرائم تمثل تهديدًا مباشرًا للنظام المالي والتجاري والأمني، وأن مكافحتها الفاعلة تتطلب تطبيق منهج قائم على المخاطر، وتعزيز التكامل بين الجمارك، والبنوك، و وحدات المعلومات المالية، والجهات التحقيقية، إلى جانب التعاون الإقليمي والدولي. وأوصت الدراسة بتحديث الأطر التشريعية، ورفع كفاءة العاملين، وتطوير أدوات التحليل والرقابة على التمويل التجاري والسلع مرتفعة الخطورة.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، تمويل الإرهاب، غسل الأموال القائم على التجارة، مؤشرات الخطورة، المنهج القائم على المخاطر

Abstract

This study aimed to analyze money laundering and terrorist financing from both legal and applied perspectives, with particular emphasis on trade-based money laundering as one of the most complex and dangerous contemporary forms. The study adopted the descriptive-analytical and documentary approaches, relying on recent Arabic and international literature and relevant global standards. It examined the concept of money laundering and terrorist financing, the differences between them, and the main stages of money laundering. It also discussed major forms of trade-based money laundering, including invoice manipulation, over- and under-shipment, phantom shipments, and false description of goods, in addition to identifying major risk indicators related to import, export, and smuggling activities. The study concluded that these crimes pose a direct threat to financial, commercial, and security systems, and that effective countermeasures require a risk-based approach, stronger integration among customs authorities, banks, financial intelligence units, and investigative bodies, as well as effective regional and international cooperation. The study recommended updating legal and regulatory frameworks, improving professional capacity, and strengthening monitoring and analytical tools in trade finance and high-risk goods sectors.

Keywords: Money Laundering, Terrorist Financing, Trade-Based Money Laundering, Risk Indicators, FATF.

1. خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

أصبحت جريمة غسل الأموال في البيئة الاقتصادية المعاصرة أكثر من مجرد نشاطٍ لاحقٍ لإخفاء متحصلات الجريمة، بل تحولت إلى بنية إجرامية عابرة للحدود تستفيد من الانفتاح المالي، والتكامل التجاري، والتسارع التكنولوجي، وتعقيد شبكات التحويل والقيمة. فالعولمة لم تُيسر حركة السلع ورؤوس الأموال فحسب، بل وسّعت كذلك المساحات التي يمكن

عبرها إعادة تدوير العائدات غير المشروعة داخل قنوات تبدو في ظاهرها قانونية ومشروعة، الأمر الذي جعل الظاهرة أشد التصاقاً بالاقتصاد الرسمي وأصعب كشفاً بالوسائل التقليدية¹. وقد بينت الأدبيات الحديثة أن حقل دراسات غسل الأموال انتقل من التركيز على البعد الجنائي الضيق إلى تناول الظاهرة بوصفها تهديداً مركباً للحوكمة المالية، والنزاهة المؤسسية، والاستقرار الاقتصادي، ولا سيما مع تصاعد المخاطر المرتبطة بالتقنيات المالية الجديدة، والعملات المشفرة، ومنصات الدفع المبتكرة، وتنامي الأنماط الهجينة التي تدمج بين الإجراء المالي والتكنولوجيا والتنظيم العابر للحدود². ولا تتفصل جريمة غسل الأموال عن تمويل الإرهاب إلا من حيث منطوق الحركة والغاية النهائية؛ فغسل الأموال يستهدف إضفاء المشروعية الظاهرية على أموال ذات أصل غير مشروع، في حين أن تمويل الإرهاب قد يعتمد على أموال مشروعة أو غير مشروعة ما دام المقصد النهائي هو تمكين النشاط الإرهابي أو دعمه أو تسهيله. ومع ذلك، يشترك النمطان في استغلال الثغرات التنظيمية، وإضعاف فعالية العناية الواجبة، وتهديد سلامة النظام المالي وسمعة الدولة ومؤسساتها³. ولذلك لم يعد التعامل مع غسل الأموال وتمويل الإرهاب مجرد التزام امتثال مصرفي أو عبء تنظيمي شكلي، بل أضحت قضية ترتبط مباشرة باستدامة النظام المالي، وكفاءة تقييم المخاطر، وقدرة المؤسسات على الانتقال من الامتثال الورقي إلى التحليل الاحتمالي والسلوكي للمعاملات والأنماط المشبوهة، وهو تحول تؤكد الأدبيات الحديثة في مجال إدارة المخاطر والتنظيم المالي⁴.

وتزداد خطورة الظاهرة عندما تتخذ صورة غسل الأموال القائم على التجارة، إذ لا يجري تمرير القيمة غير المشروعة خارج التجارة، بل من خلالها؛ عبر فواتير مضخمة أو مخفضة، وشحنات زائدة أو ناقصة، واعتمادات مستندية، وأوصاف تجارية مضللة، وصفقات تبدو في ظاهرها اعتيادية بينما تخفي في حقيقتها نقلاً غير مشروع للقيمة عبر الحدود⁵. وهذه الصورة من صور الجريمة تمثل أحد أكثر الأنماط تعقيداً؛ لأنها تتداخل مع المعاملات التجارية المشروعة وتربك في آن واحد البنوك، والسلطات الجمركية، ووحدات الاستخبارات المالية، والجهات التحقيقية⁶. وقد أظهرت الأدبيات الحديثة أن غسل الأموال القائم على التجارة لا يزال من أكثر مجالات البحث تشتتاً من الناحية

¹ Tiwari, Milind; Gepp, Adrian; Kumar, Kuldeep; A Review of Money Laundering Literature: The State of Research in Key Areas; Pacific Accounting Review; Vol. 32, Issue 2; 2020; pp. 271-303; DOI: 10.1108/PAR-06-2019-0065.

² Akartuna, Eray Arda; Johnson, Shane D.; Thornton, Amy E.; The Money Laundering and Terrorist Financing Risks of New and Disruptive Technologies: A Futures-Oriented Scoping Review; Security Journal; Vol. 36; 2023; pp. 615-650; DOI: 10.1057/s41284-022-00356-z.

³ Korauš, Antonín; Jančíková, Eva; Gombár, Miroslav; Kurilovská, Lucia; Černák, Filip; Ensuring Financial System Sustainability: Combating Hybrid Threats through Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing Measures; Journal of Risk and Financial Management; Vol. 17, Issue 2; 2024; p. 55; DOI: 10.3390/jrfm17020055.

⁴ Ogbeide, Henry; Thomson, Mary Elizabeth; Gonul, Mustafa Sinan; Castairs Pollock, Andrew; Bhowmick, Sanjay; Bello, Abdullahi Usman; The Anti-Money Laundering Risk Assessment: A Probabilistic Approach; Journal of Business Research; Vol. 162; 2023; Article No. 113820; DOI: 10.1016/j.jbusres.2023.113820.

⁵ Tiwari, Milind; Ferrill, Jamie; Allan, Douglas M. C.; Trade-Based Money Laundering: A Systematic Literature Review; Journal of Accounting Literature; Vol. 47, Issue 5; 2025; pp. 1-26; DOI: 10.1108/JAL-11-2022-0111.

⁶ Naheem, Mohammed Ahmad; Anti-Money Laundering/Trade-Based Money Laundering Risk Assessment Strategies – Action or Reaction Focused?; Journal of Money Laundering Control; Vol. 22, Issue 4; 2019; pp. 721-733; DOI: 10.1108/JMLC-01-2016-0006.

المفاهيمية والتطبيقية، كما أن أدوات التمويل التجاري، وخاصة الاعتمادات المستندية، قد تمنح انطباعاً شكلياً بالسلامة الإجرائية رغم إمكانية توظيفها في إخفاء القيمة غير المشروعة وتحريكها دولياً¹.

وفي السياق العربي، بدأت بعض الدراسات القانونية الحديثة تتجاوز العرض التعريفي التقليدي إلى فحص كفاية البنى التشريعية الوطنية، وفعالية آليات المكافحة، وحدود التوافق مع المعايير الدولية. غير أن هذا الاتجاه، على أهميته، ما يزال بحاجة إلى مزيد من الربط بين البعد القانوني من جهة، والبعد التطبيقي المرتبط بالتجارة الدولية، ومؤشرات الجمركية، والتحقيق المالي، والتعاون المؤسسي من جهة أخرى². ومن ثم، تنطلق هذه الدراسة من الحاجة إلى بناء معالجة تحليلية متماسكة لظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تجمع بين التأصيل المفاهيمي، والفهم النظامي، والتحليل العملي، مع تركيز خاص على غسل الأموال القائم على التجارة، ومؤشرات الخطورة المرتبطة بالاستيراد والتصدير، وأهمية التنسيق بين الجمارك، والبنوك، ووحدات المعلومات المالية، وسائر الجهات المختصة، بما يعزز من القيمة العلمية والعملية للدراسة في آن واحد³.

1.2 مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة من أن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لم تعد تقتصر على الأساليب التقليدية داخل المؤسسات المالية، بل امتدت إلى أنماط أكثر تعقيداً، وعلى رأسها غسل الأموال القائم على التجارة، بما يتضمنه من فواتير مضللة، وشحنات وهمية، وتلاعب في القيمة والكمية والوصف. وتكمن الإشكالية في أن هذا النمط يستغل التداخل بين التجارة المشروعة والحركة المالية العابرة للحدود، بما يجعل اكتشافه وإثباته أكثر صعوبة، خاصة في ظل قصور تبادل المعلومات وضعف التنسيق بين الجمارك والبنوك ووحدات المعلومات المالية والجهات التحقيقية، فضلاً عن بقاء جانب من المعالجة العربية أقرب إلى العرض الوصفي من التحليل التطبيقي. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الظاهرة تحليلاً علمياً يربط بين التأصيل القانوني والآليات العملية ومؤشرات الخطورة وسبل المكافحة المؤسسية الفعالة.

1.3 أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي: ما طبيعة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما أبرز آلياتها وصورها الحديثة، ولا سيما غسل الأموال القائم على التجارة، وما السبل الأكثر فاعلية لمواجهتها قانونياً ومؤسسياً؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما؟
- ما المراحل الرئيسية التي تمر بها جريمة غسل الأموال، وكيف تتم عملياً داخل النظام المالي والتجاري؟

¹ Chhina, Ramandeep Kaur; Managing Money Laundering Risks in Commercial Letters of Credit: Are Banks in Danger of Non-Compliance? A Case Study of the United Kingdom; Journal of Money Laundering Control; Vol. 19, Issue 2; 2016; pp. 158-168; DOI: 10.1108/JMLC-05-2015-0019.

² ساني، أميرة محمد إبراهيم؛ جريمة غسل الأموال في النظام السعودي وفقاً لرؤية المملكة 2030م؛ المجلة القانونية؛ مج16، ع1؛ 2023؛ ص153-178؛ DOI: 10.21608/jlaw.2023.297205.

³ الزعيري، أشجان خالص حمود؛ مكافحة جريمة غسل الأموال في النظام السعودي؛ المجلة العربية للأداب والدراسات الإنسانية؛ مجلد (7)، عدد (22)؛ 2023؛ ص99-122؛ DOI: 10.21608/ajahs.2023.278593.

- ما خصائص غسل الأموال القائم على التجارة، وما أبرز صورته وأساليبه المستخدمة في نقل القيمة غير المشروعة؟
- ما مؤشرات الخطورة المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير والتهريب التي قد تكشف الاشتباه في غسل الأموال؟
- ما دور الجهات المختصة، ولا سيما الجمارك والبنوك و وحدات المعلومات المالية، في كشف هذه الجريمة والحد من مخاطرها؟
- ما أهمية التعاون المحلي والإقليمي والدولي في تعزيز فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

1.4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحليل جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحليلًا قانونيًا وتطبيقيًا، مع بيان صورها الحديثة وآليات مكافحتها، ولا سيما في مجال التجارة الدولية.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

- بيان مفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد الفروق الجوهرية بينهما.
- توضيح المراحل التي تمر بها جريمة غسل الأموال وآليات تنفيذها عمليًا.
- تحليل غسل الأموال القائم على التجارة وبيان أبرز صورته وأساليبه.
- تحديد مؤشرات الخطورة المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير والتهريب ذات الصلة بالجريمة.
- إبراز دور الجمارك والبنوك و وحدات المعلومات المالية والجهات المختصة في الكشف عن هذه الجرائم ومكافحتها.
- بيان أهمية التعاون المحلي والإقليمي والدولي في رفع كفاءة منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1.5 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة لموضوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوصفه من أخطر التحديات التي تهدد سلامة الأنظمة المالية والتجارية، وتمس الاستقرار الاقتصادي والأمني للدول. وتبرز أهميتها علميًا في أنها لا تكتفي بالعرض المفاهيمي، بل تسعى إلى الربط بين التأصيل القانوني والتحليل التطبيقي، مع التركيز على غسل الأموال القائم على التجارة باعتباره من أكثر الصور تعقيدًا وصعوبة في الاكتشاف. كما تستمد الدراسة أهميتها العملية من كونها تسلط الضوء على مؤشرات الخطورة المرتبطة بالاستيراد والتصدير والتهريب، وتوضح أدوار الجمارك والبنوك و وحدات المعلومات المالية والجهات المختصة في الكشف عن هذه الجرائم ومكافحتها. كذلك تقيد الدراسة الباحثين والممارسين وصناع القرار من خلال تقديم معالجة يمكن الاستفادة منها في تطوير آليات التحري والتدقيق وتعزيز التنسيق المؤسسي والتعاون المحلي والدولي في مجال المكافحة.

1.6 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الموضوع القائم على تفسير ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحليل صورها وآلياتها وأثارها، مع التركيز على غسل الأموال القائم على التجارة. كما استندت إلى المنهج الوثائقي/المكتبي من خلال الرجوع إلى التشريعات ذات الصلة، والتقارير الصادرة عن الجهات الدولية

المختصة، وفي مقدمتها مجموعة العمل المالي، فضلاً عن الدراسات العربية والأجنبية الحديثة ذات العلاقة. وتقوم الدراسة على تحليل المفاهيم، وبيان المراحل والأساليب، واستخلاص مؤشرات الخطورة، ثم مناقشة أدوار الجهات المختصة في مكافحة. أما حدود الدراسة فتتصرف موضوعياً إلى غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما ما يرتبط بالتجارة الدولية، دون إجراء دراسة ميدانية أو تطبيق إحصائي، لأن طبيعة البحث نظرية تحليلية بالأساس.

1.7 الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى اتجاهين رئيسيين: اتجاه أجنبي ركز على تحليل أنماط غسل الأموال من منظور المخاطر والامتثال والتقنيات الحديثة، واتجاه عربي انصرف بدرجة أكبر إلى المعالجة القانونية والإجرائية، مع اهتمام متزايد حديثاً بالأصول الافتراضية وغسل الأموال القائم على التجارة. في الدراسات الأجنبية، قدمت دراسة (Tiwari, Gepp, and Kumar (2020) مراجعة منهجية للأدبيات الخاصة بغسل الأموال، وخلصت إلى أن المعرفة البحثية في هذا المجال ما تزال موزعة على موضوعات متفرقة، أبرزها القنوات المصرفية، وقياس المخاطر، وأساليب الكشف، مع وجود فجوات تتعلق بالقنوات غير المصرفية، والربط بين الأدوات النظرية والتطبيقات العملية، والحاجة إلى مزيد من الدراسات متعددة التخصصات. وتفيد هذه الدراسة الحالية لأنها تؤسس لفكرة أن مكافحة غسل الأموال لم تعد مسألة قانونية بحتة، بل قضية تقاطعية تجمع القانون والاقتصاد والرقابة والتقنية¹.

وفي الاتجاه المرتبط بالتكنولوجيا المالية، تناولت دراسة (Akartuna, Johnson, and Thornton (2023) مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن التقنيات الجديدة والمزعزعة، مثل العملات المشفرة ووسائل الدفع الرقمية، وبيّنت أن التطور التكنولوجي خلق مسارات جديدة لإخفاء الهوية وتحريك القيمة خارج القنوات التقليدية، بما يزيد من تحديات التنظيم والرقابة. وتتبع أهمية هذه الدراسة بالنسبة لبحثنا من أنها تؤكد أن الظاهرة لم تعد مرتبطة فقط بالنقد أو التحويل البنكي، بل أصبحت تمتد إلى بيانات رقمية معقدة تفرض على التشريعات والجهات الرقابية تحديث أدواتها باستمرار².

أما دراسة (Ogbeide et al. (2023) فقد ناقشت تقييم مخاطر غسل الأموال من خلال مدخل احتمالي، وانتقدت النزعة التقليدية القائمة على الامتثال الشكلي أو ما يشبه "وضع العلامات في المربعات"، وأشارت إلى أن تقييم المخاطر قد يتأثر بالتحيزات الإدراكية إذا لم يُنظر على تحليل احتمالي أكثر مرونة ودقة. وتفيد هذه الدراسة في تدعيم البعد التحليلي في البحث الحالي؛ لأنها تعزز فكرة أن فعالية المكافحة لا تتحقق بالنصوص أو النماذج الجامدة وحدها، بل بمنهجية تقدير مخاطر تراعي السياق والاحتمال ونوعية المعاملة والعلاقة بين أطرافها³.

¹ Tiwari, M.; Gepp, A.; Kumar, K.; A Review of Money Laundering Literature: The State of Research in Key Areas; Pacific Accounting Review; Vol. 32, Issue 2; 2020; pp. 271-303; DOI: 10.1108/PAR-06-2019-0065.

² Akartuna, E. A.; Johnson, S. D.; Thornton, A. E.; The Money Laundering and Terrorist Financing Risks of New and Disruptive Technologies: A Futures-Oriented Scoping Review; Security Journal; Vol. 36, Issue 4; 2023; pp. 615-650; DOI: 10.1057/s41284-022-00356-z.

³ Ogbeide, H.; Thomson, M. E.; Gonul, M. S.; Pollock, A. C.; Bhowmick, S.; Bello, A. U.; The Anti-Money Laundering Risk Assessment: A Probabilistic Approach; Journal of Business Research; Vol. 162; 2023; Article No. 113820; DOI: 10.1016/j.jbusres.2023.113820.

وفي نطاق غسل الأموال القائم على التجارة، جاءت دراسة (Tiwari, Ferrill, and Allan (2023) بوصفها من أوضح الدراسات الحديثة في هذا المجال، إذ قدمت مراجعة منهجية متخصصة لأدبيات Trade-Based Money Laundering (TBML)، وخلصت إلى أن هذا الحقل ما يزال ناشئاً نسبياً، وأن أغلب الدراسات ركزت على التوصيف العام للأساليب دون بناء كافٍ لنماذج كشف متكاملة تربط بين الجمارك، والتمويل التجاري، والبنوك، والرقابة عبر الحدود. وهذه النتيجة تلتقي مباشرة مع موضوع الدراسة الحالية، لأنها تؤكد أن غسل الأموال القائم على التجارة يمثل فجوة تطبيقية حقيقية في الأدبيات، لا مجرد عنوان متكرر في التقارير¹.

ومن زاوية الامتثال التقني، بينت دراسة (Turki, Hamdan, and Al-Ajmi (2020) في القطاع المصرفي البحريني أن أدوات RegTech ليست متساوية الأثر؛ إذ أظهرت النتائج أن المراقبة الآلية للمعاملات وكفاءة الوقت والتكلفة كان لهما أثر معنوي في تعزيز فاعلية منع غسل الأموال، بينما لم يكن أثر تقنيات e-KYC وحدها ذا دلالة مماثلة. وتضيف هذه الدراسة بعداً مهماً لبحثنا، لأنها توضح أن فاعلية المكافحة ترتبط بجودة الأدوات الرقابية التشغيلية، لا بمجرد تبني التكنولوجيا كشعار مؤسسي أنيق على الورق فقط².

وفي الدراسات العربية، تناولت دراسة العنزي (2024) غسل الأموال في ضوء التعميمات الرقابية المتعلقة بالأصول الافتراضية، وركزت على التكيف القانوني للمخاطر الناشئة عن هذه المعاملات في البيئة الكويتية، بما يعكس انتقال الاهتمام العربي من الصور التقليدية للجريمة إلى صورها الرقمية المستحدثة. وتقيد هذه الدراسة في إبراز أن البيئة التنظيمية العربية بدأت تستوعب تحديات الأصول الافتراضية، لكنها ما تزال في حاجة إلى مزيد من الربط بين الإطار القانوني والآليات الرقابية والتنفيذية الفعلية³.

كما بحثت دراسة الضويحي ومحمد نور الدين سيد (2024) الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، وأوضحت أهمية الأوامر التحفظية، وتجميد الأموال، وتتبع الموجودات، ومنع السفر، ودور النيابة والمحكمة في حماية الأموال محل الجريمة ومنع إفلات الجناة من المساءلة. وتبرز قيمة هذه الدراسة في أنها تركز على البعد الإجرائي العملي للملاحقة، وهو بعد ضروري لأي معالجة جادة لجرائم غسل الأموال، لكنه يظل منصباً أساساً على المواجهة القانونية اللاحقة أكثر من تحليله للمؤشرات التجارية والجمركية السابقة على الضبط⁴.

وفي مجال غسل الأموال القائم على التجارة، توصلت دراسة المنهوري (2024)، وهي دراسة ميدانية في البيئة اليمنية، إلى وجود أثر إيجابي لالتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، كما أشارت إلى توافر هذه المؤشرات بدرجة مرتفعة في الشركات التجارية

¹ Tiwari, M.; Ferrill, J.; Allan, D. M. C.; Trade-Based Money Laundering: A Systematic Literature Review; Journal of Accounting Literature; Vol. 47, Issue 5; 2024; pp. 1-26; DOI: 10.1108/JAL-11-2022-0111.

² Turki, M.; Hamdan, A.; Al-Ajmi, J.; The Regulatory Technology "RegTech" and Money Laundering Prevention in Islamic and Conventional Banking Industry; Heliyon; Vol. 6, Issue 10; 2020; Article No. e04949; DOI: 10.1016/j.heliyon.2020.e04949.

³ العنزي، نورة عبد الله مرشد؛ غسل الأموال في ضوء تعميم الجهات الرقابية حيال التعاملات المتعلقة بالأصول الافتراضية؛ مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية؛ مجلد (4)، عدد (2)، 2024؛ ص76-89. DOI: 10.56961/mejls.v4i2.633

⁴ الضويحي، عيسى طلال، ومحمد نور الدين سيد. الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، 14(89)، 1-35. DOI: 10.21608/mjle.2024.383698.2024

محل الدراسة، مع بروز بعض مواطن الضعف مثل الحاجة إلى نظم رقابة داخلية أكثر فاعلية، وإقرارات مكتوبة عن المستفيد الحقيقي، ومؤشرات اشتباه مكتوبة لفحص المعاملات التجارية. وهذه الدراسة مهمة جدًا لبحثنا؛ لأنها تنتقل من السرد القانوني إلى الاختبار التطبيقي المباشر لمؤشرات الاشتباه في البيئة التجارية¹.

كذلك ناقشت دراسة صقر (2024) دور العملات الافتراضية المشفرة في جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبيّنت أن خصائص هذه العملات، مثل السرعة والخصوصية واللامركزية وصعوبة تتبع الهوية، تجعلها بيئة جاذبة للاستغلال الإجرامي، خصوصًا في فضاءات الويب المظلم والمعاملات العابرة للحدود. وأهمية هذه الدراسة أنها تمثل امتدادًا عربيًا حديثًا لفكرة انتقال الجريمة من القنوات التقليدية إلى القنوات الرقمية، بما يعزز الحاجة إلى توسيع منظور الدراسة الحالية ليشمل التطور في الوسائل لا في النصوص فقط².

خلاصة الدراسات السابقة

ويتضح من العرض السابق أن الدراسات الأجنبية كانت أكثر ميلًا إلى التحليل المنهجي للمخاطر، والتقنيات، وأدوات الكشف، مع حضور واضح لغسل الأموال القائم على التجارة والتكنولوجيا التنظيمية. في المقابل، ركزت الدراسات العربية بدرجة أكبر على التأصيل القانوني والإجراءات الجزائية والتكليف النظامي، مع بروز حديث نسبيًا للدراسات التي تناولت الأصول الافتراضية أو مؤشرات غسل الأموال القائم على التجارة. ومن ثم، تتمثل الفجوة التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في الجمع بين التأصيل المفاهيمي والقانوني والتحليل التطبيقي لأساليب غسل الأموال، ولا سيما عبر التجارة الدولية، مع إبراز مؤشرات الخطورة وأدوار الجمارك والبنوك ووحدة المعلومات المالية في إطار مؤسسي متكامل، بدل المعالجة المجزأة التي سادت كثيرًا في الأدبيات السابقة. ويمثل الجدول التالي ملخص للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

جدول (1) ملخص الدراسات السابقة

الدراسة	موضوع الدراسة	المنهج/الأداة	أبرز ما توصلت إليه	أوجه الإفادة للدراسة الحالية
Tiwari, Gepp, & Kumar (2020)	مراجعة أدبيات غسل الأموال وتحديد اتجاهاتها البحثية	مراجعة منهجية للأدبيات	كشفت الدراسة عن تشتت الحقل البحثي ووجود فجوات في الربط بين الكشف والتطبيق والسياسات	تدعم الدراسة الحالية في بناء أساس نظري شامل وعدم الاكتفاء بالوصف القانوني
Akartuna, Johnson, & Thornton	مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التقنيات الجديدة	مراجعة استكشافية مستقبلية	بيّنت أن العملات المشفرة ووسائل الدفع الجديدة خلقت مخاطر	تفيد في توسيع الإطار النظري للدراسة وربط الجريمة بالتطور

¹ المنهوي، عبد الله حسن. أثر التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال البيئي في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، (4)، 228-181. DOI: 10.21608/atasu.2024.397794.2024

² صقر، وفاء محمد مصطفى. دور العملات الافتراضية المشفرة في جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع46، 2024. DOI: 10.21608/jlr.2024.287819.1436.2024

الدراسة	موضوع الدراسة	المنهج/الأداة	أبرز ما توصلت إليه	أوجه الإفادة للدراسة الحالية
(2023)	والمزرعة		تنظيمية ورقابية متزايدة	التكنولوجي
Ogbeide et al. (2023)	تقييم مخاطر غسل الأموال من منظور احتمالي	دراسة تحليلية في تقييم المخاطر	أوضحت أن التقييم الشكلي للمخاطر غير كافٍ، وأن الحكم الاحتمالي أدق في بيانات الامتثال	تعزز اعتماد الدراسة الحالية على المنهج التحليلي لا الوصفي فقط
Tiwari, Ferrill, & Allan (2024)	غسل الأموال القائم على التجارة	مراجعة منهجية متخصصة	أكدت أن TBML مجال بحثي ناشئ وما تزال أدوات كشفه غير ناضجة بما يكفي	ترتبط مباشرة بصلب الدراسة الحالية لكونها تركز على التجارة الدولية ومؤشرات الخطورة
Turki et al. (2020)	دور التكنولوجيا التنظيمية RegTech في الوقاية من غسل الأموال	دراسة ميدانية على مصارف في البحرين	أظهرت أن مراقبة المعاملات وتوفير الوقت والكلفة عبر RegTech أكثر أثرًا من e-KYC وحدها	تدعم البعد المؤسسي والتقني في مكافحة داخل الدراسة الحالية
العنزلي (2024)	غسل الأموال في ضوء التعاملات المتعلقة بالأسول الافتراضية	دراسة قانونية تحليلية	أبرزت الحاجة إلى تكييف قانوني ورقابي أكثر فعالية في مواجهة مخاطر الأسول الافتراضية	تفيد في بيان تطور صور الجريمة من النمط التقليدي إلى الرقمي
الضويحي وسيد (2024)	الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب	المنهج الوصفي التحليلي	خلصت إلى أهمية أوامر منع السفر، وتتبع الأموال، والتجميد، والحجز لحماية المال محل الجريمة	تدعم الجانب الإجرائي في الدراسة الحالية، خاصة في مرحلة المواجهة القانونية
المنهوري (2024)	التزام المحاسب القانوني باكتشاف مؤشرات غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها	دراسة ميدانية	ركزت على مؤشرات مخاطر TBML ودور المحاسب القانوني في اكتشافها والإبلاغ عنها	تفيد مباشرة في محور مؤشرات الخطورة والتحليل التطبيقي في الدراسة الحالية
صقر (2024)	دور العملات الافتراضية المشفرة في	دراسة قانونية تحليلية	بينت أن الخصوصية والسرعة واللامركزية في	تعزز اتجاه الدراسة نحو إبراز الصور

الدراسة	موضوع الدراسة	المنهج/الأداة	أبرز ما توصلت إليه	أوجه الإفادة للدراسة الحالية
	غسل الأموال وتمويل الإرهاب		العملات المشفرة ترفع من قابلية استغلالها إجراميًا	الحديثة والمتطورة للجريمة

يتضح من الجدول السابق أن الدراسات الأجنبية اتجهت بدرجة أكبر إلى تحليل المخاطر، والتكنولوجيا، وآليات الكشف، في حين ركزت الدراسات العربية غالبًا على المعالجة القانونية والإجرائية، مع بداية ظهور اهتمام أوضح بالأصول الافتراضية وغسل الأموال القائم على التجارة. ومن ثم، تتميز الدراسة الحالية بأنها تجمع بين التأصيل المفاهيمي والقانوني من جهة، والتحليل التطبيقي لآليات غسل الأموال عبر التجارة ومؤشرات الخطورة والأدوار المؤسسية للجهات المختصة من جهة أخرى، وهو ما يمنحها مساحة أوسع من التكامل مقارنة بكثير من الدراسات السابقة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها لا تقف عند حدود العرض القانوني العام لجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا تكتفي كذلك بالمعالجة التقنية أو الإجرائية الجزئية، بل تتجه إلى بناء معالجة تكاملية تجمع بين التأصيل المفاهيمي والقانوني، والتحليل التطبيقي لآليات غسل الأموال، والتركيز الخاص على غسل الأموال القائم على التجارة بوصفه من أكثر الصور تعقيدًا وخطورة في البيئة المعاصرة. فبينما اتجهت بعض الدراسات إلى مراجعة الأدبيات العامة للظاهرة¹، وركزت دراسات أخرى على غسل الأموال عبر التجارة بوصفه حقلًا ناشئًا يحتاج إلى مزيد من التطوير النظري والتطبيق²، أو على الإجراءات الجزائية اللاحقة لملاحقة الجريمة³، فإن هذه الدراسة تجمع هذه الأبعاد في إطار واحد أكثر ترابطًا.

كما تتميز الدراسة الحالية بأنها تنطلق من ربط التحليل النظري بالمؤشرات العملية ذات الصلة بعمليات الاستيراد والتصدير والتهريب، وإبراز أدوار الجمارك والبنوك و وحدات المعلومات المالية والتنسيق المؤسسي في مكافحة. وهي بذلك لا تقدم تلخيصًا وصفيًا للمادة العلمية فحسب، بل تقدم قراءة تحليلية منظمة تستجيب للاتجاهات الحديثة التي تؤكد أن فعالية مكافحة غسل الأموال لا تقاس بوجود النصوص فقط، وإنما بقدرة المؤسسات على تطبيق منهج قائم على المخاطر وتحقيق التكامل بين الامتثال الفني والفعالية العملية⁴.

¹ Tiwari, M.; Gepp, A.; Kumar, K.; A Review of Money Laundering Literature: The State of Research in Key Areas; Pacific Accounting Review; Vol. 32, Issue 2; 2020; pp. 271-303; DOI: 10.1108/PAR-06-2019-0065.

² Tiwari, M.; Ferrill, J.; Allan, D. M. C.; Trade-Based Money Laundering: A Systematic Literature Review; Journal of Accounting Literature; Vol. 47, Issue 5; 2024; pp. 1-26; DOI: 10.1108/JAL-11-2022-0111.

³ الضويحي، عيسى طلال، ومحمد نور الدين سيد. الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، 14(89)، 1-35. DOI: 10.21608/mjle.2024.383698.2024

⁴ Financial Action Task Force (FATF). The FATF Recommendations: International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation. Updated 2025.

2. الإطار النظري

2.1 تمهيد

ينطلق الإطار النظري لهذه الدراسة من أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب لم يعودا مجرد جرائم مالية تقليدية، بل أصبحا جزءاً من بنية إجرامية مركبة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والاقتصادية، والتجارية، والتقنية، والأمنية. وتُظهر الأدبيات أن البحث في هذا المجال تطور من التركيز على الجريمة الأصلية والتحويلات المصرفية المشبوهة إلى فهم أوسع يشمل تقييم المخاطر، والتكامل المؤسسي، والتكنولوجيا المالية، وغسل الأموال القائم على التجارة بوصفه أحد أكثر المسارات تعقيداً في تحريك القيمة غير المشروعة¹. وهذا يتفق مع الأدبيات السابقة، التي ركزت على العولمة، والتجارة، والتكنولوجيا، ومؤشرات الخطورة، ودور الجهات المختصة في مكافحة.

2.2 الأساس المفاهيمي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب

يُفهم غسل الأموال في الإطار القانوني والوظيفي على أنه عملية تهدف إلى إخفاء الأصل غير المشروع للعائدات الإجرامية وإعادة دمجها داخل النظام المالي أو الاقتصادي في صورة تبدو مشروعة². أما تمويل الإرهاب، فينصرف إلى جمع الأموال، أو توفيرها، أو نقلها، أو إتاحتها لدعم نشاط إرهابي أو كيان إرهابي، بصرف النظر عن كون مصدر المال مشروعاً أو غير مشروع³. ومن ثم فإن الفرق الجوهرى بين الجريمتين يتمثل في أن غسل الأموال يركز على إخفاء المصدر الإجرامي للمال، بينما يركز تمويل الإرهاب على توجيه المال نحو غاية إجرامية لاحقة أو مستمرة. وهذا التمييز ضروري لأن أدوات الاشتباه والتحليل والاستجابة لا تكون متماثلة بالكامل في الحالتين⁴.

2.3 البنية النظرية للعلاقة بين الجريمتين

ترى الأدبيات الحديثة أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يلتقيان في استغلال الثغرات التنظيمية والسرية المالية وضعف فهم المخاطر⁵، لكنهما يختلفان في منطوق الحركة: فغسل الأموال يهدف إلى قطع الصلة بين المال والجريمة الأصلية⁶، في حين أن تمويل الإرهاب يهدف إلى تمكين الفعل الإرهابي أو استدامته. ولهذا فإن المعايير الدولية لا تتعامل معهما باعتبارهما جريمتين منفصلتين تماماً، ولا باعتبارهما شيئاً واحداً، بل ضمن منظومة مشتركة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة مع مراعاة خصوصية كل نوع⁷.

¹ Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2020). Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments. Paris: FATF.

² ناشد، سوزي عدلي. (2024). غسل الأموال من خلال مبدأ سرية الحسابات المصرفية: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 1(1). 2024. DOI: 195-180. 10.21608/lalexu.2024.354449.

³ Financial Action Task Force (FATF). The FATF Recommendations. Paris: FATF.

⁴ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Money Laundering & the Financing of Terrorism: Overview.

⁵ Bello, A. U.; Harvey, J.; From a Risk-Based to an Uncertainty-Based Approach to Anti-Money Laundering Compliance; Security Journal; Vol. 30; 2017; pp. 24-38; DOI: 10.1057/s41284-016-0002-0.

⁶ Financial Action Task Force (FATF). (2025). 2022 Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the Effectiveness of AML/CFT/CPF Systems (as amended in December 2025). Paris: FATF.

⁷ 22- Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments. Paris: FATF, 2020.

جدول (2): التمييز النظري بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تمويل الإرهاب	غسل الأموال	البعد
قد يكون المال مشروعًا أو غير مشروع	غالبًا متحصلات جريمة	طبيعة المال
دعم نشاط إرهابي أو كيان إرهابي	إضفاء المشروعية الظاهرية على المال	الغاية الأساسية
تمكين فعل إجرامي لاحق أو مستمر	إخفاء جريمة سابقة	الاتجاه الزمني
الوجهة، الغرض، شبكة الدعم	المصدر، التمويه، الدمج	مركز التحليل الرقابي
استغلال النظام المالي والتجاري	استغلال النظام المالي والتجاري	نقطة الالتقاء

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة

2.4 المراحل التفسيرية لجريمة غسل الأموال

ما يزال النموذج الثلاثي المتمثل في الإيداع، والتمويه، والدمج هو الإطار الأكثر شيوعًا لتفسير حركة الأموال غير المشروعة¹. ففي مرحلة الإيداع تدخل الأموال إلى النظام المالي أو التجاري؛ وفي مرحلة التمويه يُفصل المال عن مصدره عبر تحويلات ومعاملات معقدة؛ ثم تأتي مرحلة الدمج حيث يُعاد تقديم المال على أنه ناتج مشروع². غير أن هذا النموذج يجب فهمه بوصفه أداة تفسير لا ترتيبًا جامدًا، لأن الممارسة العملية قد تشهد تداخل هذه المراحل أو اختصار بعضها³، خاصة عندما تُستخدم التجارة الدولية أو الأصول عالية القيمة أو البنى الرقمية الحديثة كوسائط للحركة والإخفاء⁴.

2.5 مجموعة العمل المالي والمنهج القائم على المخاطر

يشكل المنهج القائم على المخاطر العمود الفقري الحديث لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتوضح FATF أن المقصود بهذا المنهج هو أن تقوم الدول والسلطات المختصة والمؤسسات المالية بتحديد المخاطر وفهمها وتقييمها، ثم توجيه الموارد والإجراءات بصورة متناسبة مع مستوى الخطر⁵. كما أن FATF لا تكتفي بوجود النصوص والإجراءات على الورق، بل تقييم الدول وفق محورين متكاملين: الالتزام الفني والفعالية العملية⁶. وهذا مهم جدًا في بناء الإطار النظري للدراسة، لأن نجاح مكافحة لا يقاس بعدد اللوائح فقط، بل بقدرة النظام فعليًا على كشف التدفقات المشبوهة، وتنسيق الجهود، واسترداد الأصول، وتعطيل الشبكات الإجرامية⁷.

¹ Tiwari, M.; Gepp, A.; Kumar, K.; A Review of Money Laundering Literature: The State of Research in Key Areas; Pacific Accounting Review; Vol. 32, Issue 2; 2020; pp. 271-303; DOI: 10.1108/PAR-06-2019-0065.

² Tiwari, M.; Ferrill, J.; Allan, D. M. C.; Trade-Based Money Laundering: A Systematic Literature Review; Journal of Accounting Literature; Vol. 47, Issue 5; 2025; pp. 1-26; DOI: 10.1108/JAL-11-2022-0111.

³ Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2020). Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments. Paris: FATF.

⁴ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Money Laundering & the Financing of Terrorism: Overview.

⁵ Financial Action Task Force (FATF). (2025). 2022 Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the Effectiveness of AML/CFT/CPF Systems (as amended in December 2025). Paris: FATF.

⁶ Financial Action Task Force (FATF). (2024). Money Laundering National Risk Assessment Guidance. Paris: FATF.

⁷ Financial Action Task Force (FATF). The FATF Recommendations. Paris: FATF.

2.6 غسل الأموال القائم على التجارة: المفهوم والجاذبية الإجرامية

تحتل جريمة غسل الأموال القائم على التجارة موقعًا محوريًا في هذه الدراسة؛ لأنها تمثل الامتداد الأكثر تعقيدًا للجريمة المالية داخل النشاط التجاري المشروع ظاهريًا¹. وتعرفها FATF بأنها عملية إخفاء متحصلات الجريمة وتحريك القيمة من خلال المعاملات التجارية في محاولة لإضفاء المشروعية على أصلها غير المشروع². وتتبع جاذبية التجارة الدولية في هذا السياق من ضخامة التدفقات التجارية، وتعدد الأطراف والوثائق، وتعقيد عمليات التسعير والشحن والتمويل، وإمكانية مزج التدفقات المشروعة بغير المشروعة، وصعوبة الوصول السريع إلى "السعر العادل" أو التحقق الكامل من حقيقة البضاعة أو منطق الصفقة عبر الحدود³. وتؤكد المراجعات المنهجية الحديثة أن TBML ما يزال من أكثر مجالات AML تشتتًا من حيث النماذج الكشفية والتطبيقات الميدانية⁴.

2.7 الأنماط الرئيسية لغسل الأموال القائم على التجارة

وفق الدراسات السابقة تم تصنيف غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العمليات التجارية إلى أربع مجموعات رئيسية كما يلي:

1. أولاً: التلاعب في الفواتير، مثل رفع القيمة أو خفضها أو إصدار فواتير متعددة للصفقة نفسها.
2. ثانيًا: التلاعب في الشحن والكميات، مثل الشحن الزائد أو الناقص أو الشحنات الوهمية.
3. ثالثًا: التلاعب في الوصف أو الجودة أو نوع السلعة، بما يخلق فجوة بين المستندات والواقع.
4. رابعًا: استخدام السلع مرتفعة القيمة وسهلة النقل، مثل الذهب، لنقل قيمة كبيرة في حجم صغير.

ويوضح الجدول التالي هذه الأساليب والية عملها بالإضافة إلى الدلالة التحليلية لها.

جدول (3): أبرز أساليب غسل الأموال القائم على التجارة

الأسلوب	آلية العمل	الدلالة التحليلية
رفع/خفض قيمة الفواتير	تسعير غير عادل لنقل القيمة بين المستورد والمصدر	إخفاء التحويل غير المشروع داخل صفقة تبدو طبيعية
الفواتير المتعددة	أكثر من فاتورة للشحنة أو الخدمة نفسها	تبرير دفعات متعددة مقابل معاملة واحدة
الشحن الزائد/الناقص	اختلاف الكمية الفعلية عن الكمية المعلنة	خلق فجوة قيمة بين الوثيقة والواقع
الشحنات الوهمية	وثائق وتمويل بلا بضاعة حقيقية	تحويل مالي بلا مقابل تجاري حقيقي
الوصف الخاطئ للسلع	وصف غير مطابق للحقيقة أو الجودة	تمويه القيمة أو طبيعة الصفقة
استخدام الذهب والسلع عالية القيمة	تحريك قيمة كبيرة في حجم صغير	تسهيل النقل السريع وصعوبة التتبع

¹ Tiwari, M.; Ferrill, J.; Allan, D. M. C.; Trade-Based Money Laundering: A Systematic Literature Review; Journal of Accounting Literature; Vol. 47, Issue 5; 2025; pp. 1-26; DOI: 10.1108/JAL-11-2022-0111.

² Naheem, M. A.; Anti-Money Laundering/Trade-Based Money Laundering Risk Assessment Strategies: Action or Re-action Focused?; Journal of Money Laundering Control; Vol. 22, Issue 4; 2019; pp. 721-733; DOI: 10.1108/JMLC-01-2016-0006.

³ Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2020). Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments. Paris: FATF.

⁴ Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2021). Trade-Based Money Laundering: Risk Indicators. Paris: FATF.

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة

2.8 الذهب والسلع عالية القيمة في الإطار النظري للمخاطر

الذهب يجمع بين خصائص تجعله أداة جذابة لغسل الأموال: ارتفاع القيمة، سهولة النقل، القبول العالمي، قابلية التحويل إلى أشكال مختلفة، وصعوبة التنبع النسبي مقارنة بالقنوات المصرفية التقليدية¹. ولهذا تُعد السلع مرتفعة القيمة ومنخفضة الحجم قنوات ملائمة لنقل الثروة غير المشروعة، سواء عبر التجارة أو التهريب أو المزج بينهما². كما أن هذا ينسجم مع منطق TBML الذي لا يركز على السلعة لذاتها، بل على حركة القيمة التي تخفيها السلعة أو تغطيها³.

2.9 مؤشرات الخطورة ومنطق الاشتباه

تعتبر مؤشرات الخطورة مثل عدم منطقية خط السير، وعدم تناسب البضاعة مع نشاط المستورد، والفروق الكبيرة في القيمة، والتناقض بين الوثائق والبضاعة الفعلية، أو وجود شركة سورية، تكتسب قيمتها التحليلية من كونها إشارات لا أدلة قاطعة⁴. وهذا ما تؤكد FATF صراحة؛ إذ تشير إلى أن مؤشرات TBML ليست قائمة نهائية، وأن بعضها قد يدل على أنماط أخرى من الجريمة المالية أيضًا، لكنه يظل مفيدًا في الكشف المبكر والتحليل⁵. لذلك فإن الإطار النظري السليم لا يتعامل مع المؤشر بمعزل عن السياق⁶، بل يربطه بطبيعة النشاط، والبلد، ونمط الدفع، وتاريخ الأطراف، وهيكل العملية ككل⁷.

2.10 التكامل المؤسسي بين الجمارك والبنوك و وحدات المعلومات المالية

كشف غسل الأموال القائم على التجارة لا يمكن أن ينجح من خلال جهة منفردة، فالجمارك ترى البضاعة والمسار والمستندات، والبنوك ترى المدفوعات والاعتمادات والتحويلات، ووحدات المعلومات المالية ترى أنماط الاشتباه والبلاغات والعلاقات بين الأطراف⁸، بينما تتولى جهات التحقيق تحويل المعطيات إلى ملف جنائي متكامل. وتؤكد FATF في إرشادات تقييم المخاطر الوطنية أن المقارنة بين السجلات التجارية الوطنية وسجلات دول الشركاء، وآليات

¹ Tiwari, M.; Ferrill, J.; Allan, D. M. C.; Trade-Based Money Laundering: A Systematic Literature Review; Journal of Accounting Literature; Vol. 47, Issue 5; 2025; pp. 1-26; DOI: 10.1108/JAL-11-2022-0111.

² Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2020). Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments. Paris: FATF.

³ Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2021). Trade-Based Money Laundering: Risk Indicators. Paris: FATF.

⁴ Ogbeide, H.; Thomson, M. E.; Gonul, M. S.; Pollock, A. C.; Bhowmick, S.; Bello, A. U.; The Anti-Money Laundering Risk Assessment: A Probabilistic Approach; Journal of Business Research; Vol. 162; 2023; Article No. 113820; DOI: 10.1016/j.jbusres.2023.113820.

⁵ Naheem, M. A.; Anti-Money Laundering/Trade-Based Money Laundering Risk Assessment Strategies: Action or Re-action Focused?; Journal of Money Laundering Control; Vol. 22, Issue 4; 2019; pp. 721-733; DOI: 10.1108/JMLC-01-2016-0006..

⁶ Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2021). Trade-Based Money Laundering: Risk Indicators. Paris: FATF.

⁷ Financial Action Task Force (FATF). (2024). Money Laundering National Risk Assessment Guidance. Paris: FATF.

⁸ Turki, M.; Hamdan, A.; Cummings, R. T.; Sarea, A.; Karolak, M.; Anasweh, M.; The Regulatory Technology "RegTech" and Money Laundering Prevention in Islamic and Conventional Banking Industry; Heliyon; Vol. 6, Issue 10; 2020; Article No. e04949; DOI: 10.1016/j.heliyon.2020.e04949.

التعاون بين FIUS و LEAs، والتحليل العابر للحدود للتدفقات المشبوهة، كلها أدوات حاسمة لفهم مخاطر TBML وبناء استجابة فعالة¹.

2.11 التقنية والوسائل المستحدثة في مكافحة التهديد

تؤكد الأدبيات الحديثة أن التكنولوجيا تعمل في الاتجاهين: فهي تمنح المجرمين أدوات أكثر مرونة في الإخفاء والتحويل والتمويه، لكنها في الوقت نفسه توفر للجهات الرقابية وسائل أكثر تطوراً في الرصد والتحليل والتنبؤ². وقد أشارت دراسات عربية حديثة إلى أهمية التقنية في التدابير الوقائية، كما بينت دراسات دولية أن تطبيقات RegTech يمكن أن تعزز فعالية مكافحة غسل الأموال في البنوك، لا سيما في مراقبة المعاملات وتخفيض الوقت والكلفة وتحسين الامتثال التشغيلي³. ويزداد هذا البعد أهمية مع تصاعد دور العملات الافتراضية والبيئات الرقمية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب⁴.

3. التحليل والمناقشة

تكشف القراءة التحليلية للدراسات السابقة أن قيمة هذه الدراسة لا تتمثل في مجرد تعريف غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بل في إبرازهما كظاهرتين مركبتين تتجاوزان الوصف الجنائي الضيق إلى تهديد مباشر للنظام المالي والتجاري والأمني. هناك فرق بين الجريمتين على أساس مصدر المال والغاية النهائية؛ إذ إن غسل الأموال يستهدف إضفاء المشروعية الظاهرية على عائدات غير مشروعة، بينما قد يعتمد تمويل الإرهاب على أموال مشروعة أو غير مشروعة ما دام الغرض النهائي هو دعم النشاط الإرهابي. وهذا التمييز يتفق مع المعالجة الحديثة التي ترى أن الخلط بين الجريمتين يضعف دقة التقييم والتحري، لأن أنماط الكشف ومؤشرات الاشتباه ليست متماثلة تماماً في كل الحالات. كما أن ربط الظاهرة بالعمولة، والتقدم التكنولوجي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، هي عناصر تؤكد الأدبيات الحديثة أيضاً عند تفسير اتساع مسارات الإخفاء والتحويل والقيمة غير المشروعة.

ومن الناحية التحليلية، فإن اعتماد الدراسة على نموذج الإيداع-التمويه-الدمج يمنحه أساساً تفسيرياً سليماً، لأن هذا النموذج ما يزال الإطار الأكثر استخداماً لفهم حركة المال غير المشروع من الجريمة الأصلية إلى الاقتصاد النظامي. إلا أن ما يحتاجه النص البحثي هو إضافة ملاحظة منهجية مهمة: هذه المراحل لا تتحرك دائماً بصورة خطية أو منفصلة؛ فقد تتداخل أو تتكرر أو تُدمج في معاملة واحدة، وهو ما تؤكد الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة. وهذه الإضافة مهمة؛ لأنها تنقل هذه الورقة البحثية من السرد التعليمي إلى التحليل العلمي، وتمنع الوقوع في تبسيط

¹ Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2020). Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments. Paris: FATF.

² Turki, M.; Hamdan, A.; Cummings, R. T.; Sarea, A.; Karolak, M.; Anasweh, M.; The Regulatory Technology "RegTech" and Money Laundering Prevention in Islamic and Conventional Banking Industry; Heliyon; Vol. 6, Issue 10; 2020; Article No. e04949; DOI: 10.1016/j.heliyon.2020.e04949.

³ أبوعلوان، سعد مأمون عبد الرحمن، وآخرون. (2024). دور التقنية في التدابير الوقائية لمكافحة جريمة غسل الأموال. المجلة الدولية للعلوم القانونية والعلوم، 15(1)، 11-19. DOI: 10.21608/ijslc.2024.201826.1004.

⁴ صقر، وفاء محمد مصطفى. (2024). دور العملات الافتراضية المشفرة في جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 46، 1405-1503. DOI: 10.21608/jlr.2024.287819.1436.

مخلّ يوحي بأن المجرم يسير بخطوات مدرسية مرتبة، بينما الواقع الإجرامي أكثر فوضى ومرونة من ذلك بكثير. لذلك يُستحسن في الصياغة النهائية أن يُعرض هذا النموذج بوصفه أداة تفسير لا قالبًا جامدًا.

ويُعد الجزء الأقوى في الدراسة هو تركيزها على غسل الأموال القائم على التجارة؛ لأن هذا النمط يمثل اليوم واحدة من أكثر صور الجريمة تعقيدًا ومرونة. وتؤكد مجموعة العمل المالي أن الهدف في هذا النوع ليس حركة البضائع بحد ذاتها، بل حركة الأموال التي تُسهّلها المعاملة التجارية، مع ما يصاحب ذلك من فواتير كاذبة، ووصف مضلل للسلع، ومخالفات جمركية وضريبية، وتمويه في القيمة أو الكمية أو الجودة. وهذه النقطة بالذات تمنح الدراسة الحالية ثقلًا أكاديميًا؛ لأنها تنقل النقاش من غسل الأموال في صورته المصرفية التقليدية إلى صورته التجارية الأكثر تعقيدًا، حيث تتداخل أدوار المصدر، والمستورد، والبنك، ووسيط الشحن، والجمارك، والمستندات التجارية في شبكة واحدة. كما أن رفع أو خفض قيمة الفواتير، والفواتير المتعددة، والشحن الزائد أو الناقص، والشحنات الوهمية، ينسجم بصورة مباشرة مع ما تعرضه الأدبيات المتخصصة وتقارير FATF عن الآليات الأكثر شيوعًا في TBML.

ورأى الباحث أنه من الأنسب أكاديميًا تجميع الأساليب في أربع مجموعات: التلاعب في الفواتير، التلاعب في الشحن والكميات، التلاعب في نوعية ووصف السلع، واستخدام السلع مرتفعة القيمة وسهلة النقل مثل الذهب. هذا التصنيف لا يغير جوهر المادة الأصلية، لكنه يجعل المناقشة أكثر اتساقًا ومنهجية. كما أنه ينسجم مع FATF التي تصنّف مؤشرات الخطر في غسل الأموال القائم على التجارة ضمن بنية منهجية تشمل: هيكل النشاط التجاري، وأنماط النشاط، والمستندات والسلع، وحركة الحسابات والمعاملات. والميزة هنا أن الدراسة لا تكرر مؤشرات الاشتباه فحسب، بل تشرح لماذا تُعد هذه المؤشرات مثيرة للريبة: لأنها تكشف غياب المنطق الاقتصادي، أو عدم التناسب بين النشاط والبضاعة، أو تضارب الوثائق مع الواقع، أو محاولة تمرير قيمة غير مشروعة عبر صفقة ظاهرها قانوني.

ومن زاوية المناقشة المؤسسية، فإن الدراسة كانت دقيقة في إبراز دور مجموعة العمل المالي (FATF)، لكن ينبغي أن تدفع هذا الطرح خطوة أبعد: فالمعيار الدولي اليوم لم يعد يكتفي بوجود القوانين والوحدات الرقابية على الورق، بل يركز على الفعالية والامتثال الفني معًا. وتشير منهجية FATF إلى أن تقييم الدول ينقسم إلى محورين: مدى وجود الإطار القانوني والمؤسسي المطلوب، ومدى تحقق النتائج العملية الفعلية في البيئات الأعلى خطرًا. وهذه النقطة بالغة الأهمية؛ لأنها تعني أن وجود نصوص لمكافحة غسل الأموال لا يكفي وحده، ما لم ينعكس ذلك في جودة فهم المخاطر، وكفاءة التحقيقات، وفعالية تبادل المعلومات، وقدرة السلطات على تعطيل التدفقات غير المشروعة. بصيغة أكثر صراحة: الامتثال الشكلي جميل في التقارير، لكنه لا يخيف المجرمين.

وفي هذا السياق، يتبين أن المنهج القائم على المخاطر هو العمود الفقري الحقيقي للمناقشة. فكل من FATF والأدبيات المتخصصة يؤكدان أن مكافحة غسل الأموال لا يجب أن تتحول إلى تمرين "تأشير خانات"، وإنما إلى عملية تقدير مرّن للمخاطر بحسب القطاع، والعميل، والسلعة، والبلد، وهيكل العملية، وطريقة الدفع، وسلوك الأطراف. وقد انتقدت دراسات حديثة الميل إلى التقييم الشكلي أو الآلي للمخاطر، ودعت إلى مقاربات احتمالية أو حتى عدمية-يقينية أكثر واقعية عند تحليل السلوك المشبوه، لأن البيئات الإجرامية لا تعمل بمنطق نماذج الامتثال الجامدة. لذلك فإن ما ورد في

هذه الدراسة عن أهمية الاستهداف والفحص والتدقيق وفق نظام إدارة المخاطر ليس مجرد توصية عامة، بل يمثل جوهر التحول الحديث في فلسفة مكافحة.

كما تُظهر المناقشة أن كشف غسل الأموال القائم على التجارة لا يمكن أن ينجح من خلال جهة واحدة تعمل منفردة. كما أن هنالك أمر مهم للغاية وهو التعاون بين الجمارك، والبنوك، ووحدات المعلومات المالية، وجهات إنفاذ القانون. وتدعم FATF هذا الاتجاه بوضوح في إرشاداتها الحديثة لتقييم المخاطر الوطنية، إذ تشير إلى أن بيانات الجمارك والضرائب والهجرة، ومقارنة السجلات التجارية الوطنية مع سجلات دول الشركاء، وآليات التعاون بين وحدات المعلومات المالية وأجهزة إنفاذ القانون، كلها أدوات حاسمة لفهم مخاطر TBML والربط بين التدفقات التجارية والمالية المشبوهة. وهذه نقطة تحليلية مهمة؛ لأنها تنقل مكافحة من مستوى "اشتباه في وثيقة" إلى مستوى "بناء صورة متكاملة للمخاطر" عبر البيانات والتكامل المؤسسي.

ومن جهة أخرى، تسمح مناقشة الدراسة في إبراز فجوة عملية مهمة: كثير من المؤشرات التي يسردها النص لا تفيد وحدها ما لم تُربط بالسياق التجاري والاقتصادي الحقيقي للمعاملة. فمثلاً، اختلاف القيمة أو خط السير أو طبيعة البضاعة قد يكون مشروعاً في بعض الحالات، لكنه يتحول إلى مؤشر خطورة عندما يقترن بشركة صورية، أو مستندات مضللة، أو بلد عالي المخاطر، أو غياب التناسب بين البضاعة والنشاط، أو نمط دفع غير مألوف. وهذه القراءة تتفق مع FATF التي تؤكد أن مؤشرات الخطر ليست أدلة قطعية، بل إشارات تستدعي مزيداً من الفحص والتحقق. وهنا تحديداً تظهر أهمية تحويل المادة الأصلية من قائمة سردية إلى إطار تحليلي للمؤشرات يميز بين المؤشر الأولي، والمؤشر المعزز، والسلوك الذي يبهر الإحالة للتحقيق أو البلاغ.

وخلاصة المناقشة أن الدراسات السابقة تملك قاعدة معرفية قوية، خاصة في شرحها للفروق بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومراحل الغسل، وأنماط غسل الأموال القائم على التجارة، ومؤشرات الخطورة، ودور التعاون المؤسسي. إلا أن هذه الدراسة جاءت على أساس تحليلي أوضح: مفاهيم دقيقة، تصنيف منهجي للأنماط، ربط بين المؤشرات والمنهج القائم على المخاطر، وتأسيس لفكرة أن فعالية مكافحة تُقاس بالنتائج المؤسسية لا بالنصوص وحدها.

4. النتائج

خلصت الدراسة إلى أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمثلان تهديداً مركباً يتجاوز البعد الجنائي إلى تهديد الاستقرار المالي والتجاري والأمني، مع وجود تمايز واضح بينهما من حيث مصدر الأموال والغاية النهائية. كما تبين أن النموذج التقليدي لمراحل غسل الأموال، والمتمثل في الإيداع والتمويه والدمج، ما يزال صالحاً كإطار تفسيري، لكنه لا يكفي وحده لفهم الأنماط الحديثة الأكثر تعقيداً. وأظهرت الدراسة أن غسل الأموال القائم على التجارة يُعد من أخطر صور الجريمة المالية المعاصرة؛ لأنه يستغل المعاملات التجارية المشروعة ظاهرياً لإخفاء القيمة غير المشروعة ونقلها عبر الحدود، من خلال التلاعب بالفواتير، والكميات، والأوصاف، والشحنات الوهمية. كذلك بينت النتائج أن مؤشرات الخطورة الجمركية والتجارية لا تُعد أدلة قاطعة بذاتها، لكنها تمثل أساساً مهماً للاشتباه والتحري متى ارتبطت بسياق اقتصادي غير منطقي. وانتهت الدراسة أيضاً إلى أن فعالية مكافحة ترتبط بمدى التكامل بين الجمارك، والبنوك،

وحدات المعلومات المالية، والجهات التحقيقية، وبعتماد منهج قائم على المخاطر، لا الاكتفاء بالامتثال الشكلي للنصوص والإجراءات.

5. الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب لم يعودا مجرد جرائم مالية تقليدية، بل أصبحا ظاهرتين عابرتين للحدود ترتبطان بتعقيد التجارة الدولية، وتطور الوسائل التقنية، واتساع فرص استغلال النظام المالي والاقتصادي المشروع ظاهرياً. وقد أظهرت الدراسة أن خطورة الظاهرة لا تكمن فقط في حجم الأموال غير المشروعة، وإنما في قدرتها على تفويض نزاهة الأسواق، وإضعاف الثقة بالمؤسسات، وتهديد الأمن الاقتصادي للدول. كما تبين أن غسل الأموال القائم على التجارة يمثل أحد أكثر الأنماط تعقيداً؛ لأنه يختبئ داخل معاملات تبدو قانونية، ويعتمد على التلاعب بالفواتير والشحنات والأوصاف والقيم التجارية. وانتهت الدراسة إلى أن المواجهة الفعالة لهذه الجرائم لا تحقق بالنصوص القانونية وحدها، بل تتطلب منهجاً قائماً على المخاطر، وتكاملاً مؤسسياً بين الجمارك، والبنوك، ووحدات المعلومات المالية، والجهات التحقيقية، إلى جانب تعاون إقليمي ودولي حقيقي. وعليه، فإن نجاح مكافحة يرتبط بقدرة الدولة على الانتقال من الامتثال الشكلي إلى الفعالية العملية في الكشف والتحليل والاستجابة.

6. التوصيات

استناداً إلى ما انتهت إليه الدراسة، توصي الدراسة بما يأتي:

1. تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية بصورة مستمرة بما يواكب الأساليب المستحدثة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة ما يرتبط بالتجارة الدولية والأصول عالية القيمة.
2. تعزيز تطبيق المنهج القائم على المخاطر داخل البنوك والجمارك والجهات الرقابية، بحيث تُوجّه الموارد نحو العمليات والقطاعات والأطراف الأعلى خطورة بدل الاكتفاء بالامتثال الشكلي.
3. تطوير التكامل المؤسسي وتبادل المعلومات بين الجمارك، ووحدات المعلومات المالية، والبنوك، والجهات التحقيقية، بما يسمح ببناء صورة أشمل عن المعاملات المشبوهة.
4. رفع كفاءة العاملين عبر برامج تدريب متخصصة في كشف مؤشرات غسل الأموال القائم على التجارة، وتحليل الفواتير، ومسارات الشحن، وأنماط الدفع غير المنطقية.
5. تشديد الرقابة على عمليات التمويل التجاري والسلع مرتفعة الخطورة مثل الذهب والسلع سهلة النقل وعالية القيمة، لكونها أكثر قابلية للاستغلال في نقل القيمة غير المشروعة.
6. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في تبادل البيانات والخبرات والمساعدة القانونية، لأن الجريمة عابرة للحدود ولا تُواجه بعقلية محلية ضيقة.

وتؤكد الدراسة أن نجاح هذه التوصيات مرهون بالانتقال من المعالجة الورقية إلى فعالية تنفيذية حقيقية في الرصد والتحليل والاستجابة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

أبوعلوان، سعد مأمون عبد الرحمن، وآخرون. (2024). دور التقنية في التدابير الوقائية لمكافحة جريمة غسل الأموال. المجلة الدولية للعلوم القانونية والمعلوماتية، 5(1)، 11-19. DOI: 10.21608/ijslc.2024.201826.1004.

الزهيري، أشجان خالص حمو؛ مكافحة جريمة غسل الأموال في النظام السعودي؛ المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية؛ مجلد (7)، عدد (22)؛ 2023؛ ص99-122. DOI: 10.21608/ajahs.2023.278593.

ساتي، أميرة محمد إبراهيم؛ جريمة غسل الأموال في النظام السعودي وفقاً لرؤية المملكة 2030م؛ المجلة القانونية؛ مج16، ع1؛ 2023؛ ص153-178. DOI: 10.21608/jlaw.2023.297205.

صقر، وفاء محمد مصطفى. دور العملات الافتراضية المشفرة في جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع46، 2024. DOI: 10.21608/jlr.2024.287819.1436.

الضويحي، عيسى طلال، ومحمد نور الدين سيد. الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، 14(89)، 1-35، 2024. DOI: 10.21608/mjle.2024.383698.

العنزي، نورة عبد الله مرشد؛ غسل الأموال في ضوء تعميم الجهات الرقابية حيال التعاملات المتعلقة بالأصول الافتراضية؛ مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية؛ مجلد (4)، عدد (2)؛ 2024؛ ص76-89. DOI: 10.56961/mejljs.v4i2.633.

المنهوري، عبد الله حسن. أثر التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، 28(4)، 181-228، 2024. DOI: 10.21608/atasu.2024.397794.

ناشد، سوزي عدلي. (2024). غسل الأموال من خلال مبدأ سرية الحسابات المصرفية: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 1.2024، 180-195. DOI: 10.21608/lalexu.2024.354449.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

Akartuna, E. A.; Johnson, S. D.; Thornton, A. E.; The Money Laundering and Terrorist Financing Risks of New and Disruptive Technologies: A Futures-Oriented Scoping Review; Security Journal; Vol. 36, Issue 4; 2023; pp. 615-650; DOI: 10.1057/s41284-022-00356-z.

Bello, A. U.; Harvey, J.; From a Risk-Based to an Uncertainty-Based Approach to Anti-Money Laundering Compliance; Security Journal; Vol. 30; 2017; pp. 24-38; DOI: 10.1057/s41284-016-0002-0.

Chhina, Ramandeep Kaur; Managing Money Laundering Risks in Commercial Letters of Credit: Are Banks in Danger of Non-Compliance? A Case Study of the United Kingdom; Journal of Money Laundering Control; Vol. 19, Issue 2; 2016; pp. 158-168; DOI: 10.1108/JMLC-05-2015-0019.

Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2020). Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments. Paris: FATF.

Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. (2021). Trade-Based Money Laundering: Risk Indicators. Paris: FATF.

Financial Action Task Force (FATF) & Egmont Group. Trade-Based Money Laundering: Trends and Developments. Paris: FATF, 2020.

Financial Action Task Force (FATF). (2024). Money Laundering National Risk Assessment Guidance. Paris: FATF.

Financial Action Task Force (FATF). (2025). 2022 Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the Effectiveness of AML/CFT/CPF Systems (as amended in December 2025). Paris: FATF.

Financial Action Task Force (FATF). The FATF Recommendations. Paris: FATF.

Financial Action Task Force (FATF). The FATF Recommendations: International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation. Updated 2025.

Koraus, Antonín; Jančíková, Eva; Gombár, Miroslav; Kurilovská, Lucia; Černák, Filip; Ensuring Financial System Sustainability: Combating Hybrid Threats through Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing Measures; Journal of Risk and Financial Management; Vol. 17, Issue 2; 2024; p. 55; DOI: 10.3390/jrfm17020055.

Naheem, M. A.; Anti-Money Laundering/Trade-Based Money Laundering Risk Assessment Strategies: Action or Re-action Focused?; Journal of Money Laundering Control; Vol. 22, Issue 4; 2019; pp. 721-733; DOI: 10.1108/JMLC-01-2016-0006.

Ogbeide, H.; Thomson, M. E.; Gonul, M. S.; Pollock, A. C.; Bhowmick, S.; Bello, A. U.; The Anti-Money Laundering Risk Assessment: A Probabilistic Approach; Journal of Business Research; Vol. 162; 2023; Article No. 113820; DOI: 10.1016/j.jbusres.2023.113820.

Tiwari, M.; Ferrill, J.; Allan, D. M. C.; Trade-Based Money Laundering: A Systematic Literature Review; Journal of Accounting Literature; Vol. 47, Issue 5; 2025; pp. 1-26; DOI: 10.1108/JAL-11-2022-0111.

Tiwari, M.; Gepp, A.; Kumar, K.; A Review of Money Laundering Literature: The State of Research in Key Areas; Pacific Accounting Review; Vol. 32, Issue 2; 2020; pp. 271-303; DOI: 10.1108/PAR-06-2019-0065.

Tiwari, Milind; Ferrill, Jamie; Allan, Douglas M. C.; Trade-Based Money Laundering: A Systematic Literature Review; Journal of Accounting Literature; Vol. 47, Issue 5; 2025; pp. 1-26; DOI: 10.1108/JAL-11-2022-0111.

Tiwari, Milind; Gepp, Adrian; Kumar, Kuldeep; A Review of Money Laundering Literature: The State of Research in Key Areas; Pacific Accounting Review; Vol. 32, Issue 2; 2020; pp. 271-303; DOI: 10.1108/PAR-06-2019-0065.

Turki, M.; Hamdan, A.; Al-Ajmi, J.; The Regulatory Technology “RegTech” and Money Laundering Prevention in Islamic and Conventional Banking Industry; Heliyon; Vol. 6, Issue 10; 2020; Article No. e04949; DOI: 10.1016/j.heliyon.2020.e04949.

Turki, M.; Hamdan, A.; Cummings, R. T.; Sarea, A.; Karolak, M.; Anasweh, M.; The Regulatory Technology “RegTech” and Money Laundering Prevention in Islamic and

Conventional Banking Industry; Heliyon; Vol. 6, Issue 10; 2020; Article No. e04949; DOI: 10.1016/j.heliyon.2020.e04949.

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Money Laundering & the Financing of Terrorism: Overview.